دراسة: دعم المشتقات النفطية تجاوز الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة

صنعاء / سبأ

أظهرت أحدث دراسة اقتصادية رسمية أن الموازنة العامة للدولة واجهت صعوبات وتحديات نتيجة استمرار ارتفاع دعم المشتقات النفطية وأن فاتورة دعم المشتقات النفطية خلال الأربعة عشر عاما الماضية (2000-2013م) بلغت حوالي 24 مليار دولار.

وكشفت الدراسة التي أعدها خبير السياسات التنموية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عبد المجيد البطلي، أن ما يقدر بـ35% من الدعم الحكومي للمشتقات النفطية استفادت منه 20% من الاسر اليمنية التي تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة في حين ذهب ما يقدر 10% فقط من الدعم نحو الاسر الافقر في المجتمع .. مؤكدة أن معظم الدعم الحكومي للمشتقات النفطية يذهب إلى الفئات غير الفقيرة وهو ما يفرض بالضرورة التحول الى سياسة الدعم الموجه الذي يستهدف الفئات الفقيرة والمستحقة .

وأوضحت الدراسة التي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أن الإنفاق على الدعم للمشتقات النفطية بلغ حوالي 21% من النفقات العامة خلال الفترة (2000م- 2013م)، ونظرا لاتجاهاته التصاعدية فقد استحوذ على حوالي ثلث الإنفاق العام في السنوات الأخيرة.

وبينت الدراسة أن دعم المشتقات النفطية يستحوذ على حوالي نصف الإيرادات النفطية (النفط والغاز).

وقالت :" ونظراً لتراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام في مقابل زيادة الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية، فإن فاتورة الدعم مرشحة لأن تستحوذ على جل الإيرادات النفطية في السنوات القادمة في حال لم تسارع الحكومة بتنفيذ اصلاحات طارئة على الأسعار الأمر الذي يستوجب أن سياسات الدعم غير قابلة للاستدامة".

وأشارت الدراسة الى أن الحكومة لجأت الى تكريس معظم نصيبها من عائدات صادرات النفط الخام لتغطية فاتورة واردات المشتقات النفطية من الخارج والتي تراوحت بين 3-2 مليارات دولار سنويا.. مؤكدة أن واردات الديزل استحوذت على النسبة العظمى من دعم الوقود حيث تستورد اليمن حوالي 65% لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي من الديزل من الخارج.

واعتبرت الدراسة أن انخفاض الأسعار المحلية للوقود يحفز على زيادة الاستهلاك المحلي، كما ينجم عن انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية تهريب المشتقات إلى الخارج وارتفاع الأعباء المالية وتصاعد الاختناقات في العرض المحلي، لافتة الى أن تصاعد ظاهرة الاكتظاظ الشعبي على محطات الوقود التي برزت في عام 2008 وتجددت في العام 2010م قبيل أن تزداد حدة هذه الظاهرة في العام 2011م ومؤخرا في العام 2014م يرجع بدرجة أساسية إلى الصعوبات التي تواجهها الموازنة العامة في تغطية تكاليف فاتورة الدعم ومن ثم توفير المشتقات بالقدر الكافي لحاجة السوق.

وأوضحت الدراسة أن تحرير أسعار المشتقات النفطية، سيسهم في اختفاء ظاهرة الاختناقات الحادة الناجمة عن التهافت على طلب الوقود حيث ستخضع المشتقات النفطية لقوى العرض والطلب في السوق مثل باقي السلع الأساسية وسيصاحب ذلك البدء بفك احتكار الحكومة لهذه السلعة وتشجيع القطاع الخاص على استيراد وتخزين وتوزيع المشتقات، وكذلك وضع الضوابط والآليات المناسبة لتعديل أسعارها المحلية بصورة دورية بحيث تستجيب لتغيرات أسعارها في السوق الدولية.

وأفادت أن رفع الدعم عن المشتقات النفطية سيوحد الأسعار المحلية للمشتقات ويرفعها إلى مستوياتها في الأسواق الدولية وبذلك ستنتفي أي دوافع نحو التهريب وسيتم التخلص من مشكلة التهريب الخارجي والداخلي للمشتقات التي تضر بالموازنة العامة بصورة تامة، منبهة أن الدعم يقود إلى تركز الثروة لصالح فئة المهربين، كما يحفز على الاستخدام غير الرشيد للموارد .

وأبرزت الدراسة أن الدعم الحكومي للمشتقات النفطية يعد سببا رئيسيا لضعف الاستدامة المالية وتفاقم عجز الموازنة الذي يشعل التضخم ويؤثر بصورة عكسية على مستويات المعيشة للمواطنين، كما أن التكلفة المالية للدعم تزاحم أولويات الإنفاق الاستثماري العام للتعليم والصحة والبنية التحتية.

وكشفت الدراسة أن إجمالي إيرادات الثروة النفطية خلال الفترة (2000- 2010 م) بلغ (41.1) مليار دولار انفق منها 40% على دعم الوقود بزيادة تجاوزت حجم الانفاق على قطاعي " التعليم والصحة "معاً، مبينة أن اليمن يعد منتجاً صغيراً للنفط الخام ؛ ومع ذلك فأنه يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية حيث يمثل قطاع النفط حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الصادرات النفطية أكثر من 80% من إجمالي الصادرات السلعية .. إضافة إلى أن الإيرادات النفطية تمثل حوالي 60% من إجمالي الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، وهذا يعني أن حوالي نصف النفقات العامة تعتمد على إيرادات الدولة من النفط .

واعتبرت الدراسة أن التراجع المستمر في إنتاج النفط الخام من 160 مليون برميل في عام 2000 إلى 100 مليون برميل في عام 2010م و 62.2 مليون برميل في عام 2012 و 65.3 مليون برميل عام 2013م يمثل تحديا ملحا يواجه اليمن كونه يعتمد على عائدات النفط كمورد رئيسي للموازنة العامة للدولة، مشيرة الى أن حصة الحكومة من كميات إنتاج النفط الخام انحفضت من(100.2) مليون برميل عام 2000 إلى (60)مليون برميل عام 2010 و (41.6) مليون برميل عام 2012م .

وأكدت ارتفاع الاستهلاك المحلي من المشقات النفطية بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية من (3-6)مليون طن متري عام 2000 إلى (5.9) مليون طن متري عام 2010 و(5.3) مليون طن متري عام 2012م وتزايد واردات المشتقات النفطية وخاصة واردات الديزل التي ارتفعت من 509 آلاف طن متري عام 2000 إلى 1.5 مليون طن متري عام 2012 .

وشددت الدراسة على ضرورة قيام الحكومة بالتعجيل برفع الدعم عن المشتقات النفطية وتخصيص مبالغ الدعم لصالح برامج ومشاريع استراتيجية وتنموية تصب في خدمة المواطنين مع تركيز الإنفاق على أولويات التنمية الريفية والتخفيف من الفقر كما يلي:

1. إعادة تخصيص بعض الوفر لصالح برامج الاستثمار العام ذات الأولوية للمناطق الريفية في التعليم ؛الصحة ؛المياه ؛والطرقات.

2. تحسين أداء قطاع الكهرباء من خلال بناء محطات غازية جديدة خاصة وان الكهرباء تستهلك ما يقارب ربع الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية.

3. توسيع الرعاية الاجتماعية لحماية الأسر الأشد فقراً بما في ذلك توسيع تغطية عدد المستهدفين من تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية وزيادة مبلغ الإعانة، مع ضرورة البدء باستبعاد الحالات غير المستحقة لمساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية.

4. توسيع شبكة الحماية الاجتماعية بحيث تضم صندوق لإعانة البطالة بين الخريجين المعروض على مجلس الوزراء. وكذلك تنفيذ نظام التأمين الصحي.

5. تبني آلية تسعير أوتوماتيكية بقواعد محددة إلى أن يتم تحرير وتنظيم عملية إنتاج وتصدير وتوزيع المشتقات النفطية.

6. تحفيز الاستثمار الخاص ومشاركته في إنشاء مصافي جديدة. إضافة إلى تحديث توسعة مصفاة عدن.

7. بناء خزانات (مخزون استراتيجي) للمشتقات النفطية لتغطية احتياجات السوق المحلية إثناء الأزمات لفترات مناسبة.

العودي: أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية ستبقى ثابتة

صنعاء / سبأ

أعلن رئيس اتحاد مستوردي الأدوية والمستلزمات الطبية عبده علي العودي أن أسعار الادوية والمستلزمات الطبية المستوردة لن يطرأ عليها أي تعديل بعد الإصلاحات التي اتخذتها الحكومية وبدأ تطبيقها اليوم ومنها رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

وأكد العودي لـ(سبأ) أن أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية المستوردة ستستمر ثابتة كما كانت في السابق قبل الإصلاحات الحكومية .

وأبدى تأييد الاتحاد للإجراءات التي اتخذتها الحكومة بما في ذلك رفع الدعم عن المشتقات النفطية مادام ذلك يصب في مصلحة الدولة والمواطن ويخفف العجز عن الموازنة العامة للدولة، فضلا عن تسخير المبالغ الهائلة التي كانت تخصص لدعم المشتقات لصالح مسيرة التنمية وتمويل مشاريع البنى التحتية بما يعود بالفائدة على الوطن والمواطن.. مؤكدا على أهمية ان تستمر الحكومة في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة لضمان تجسيد الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتهريب والتخريب وتعزيز أعمدة الاقتصاد الوطني في سبيل التهيئة لبناء اليمن الجديد .

إقرار أجور النقل والمواصلات داخل محافظة عدن

عدن/ سبأ

أقر اجتماع عقد أمس بعدن ضم وكيل المحافظة نائف البكري ورئيس نقابة النقل والمواصلات بالمحافظة صالح العلواني تعرفة أجور النقل والمواصلات داخل المحافظة والخطوط التابعة لها بين المديريات والمحافظات، وذلك بعد قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة.

وجرى في ختام الاجتماع الذي حضره عدد من قيادات نقابة النقل والمواصلات توقيع محضر اتفاق حدد نسب الزيادة لأجور النقل والمواصلات داخل المحافظة والخطوط التابعة لها بين المديريات والمحافظات.

ونص المحضر على احالة كل من يثبت مخالفته للتعرفة الحالية للمحاسبة والحجز مع دفع غرامة.

وكلف المحضر ادارة شرطة السير بمتابعة تلك المخالفات والتواصل مع المواطنين لاستقبال الشكاوى بهذا الشأن.

أكدت أن اعتماد 250 ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة سيسهم في تحسين أوضاع الفقراء

المجالس المحلية تعتبر الإجراءات الحكومية ضرورية لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار ودعم العمل التنموي

محافظات/ سبأ

أكدت المجالس المحلية في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات أهمية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة برفع الدعم عن المشتقات النفطية, باعتباره إجراء ضروريا لإنقاذ الاقتصاد الوطني من مخاطر الانهيار وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وانعاش الاستثمارات وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ورفع كفاءة الخدمات الأساسية.

واعتبرت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة آثار رفع الدعم على الأسر الفقيرة من خلال التوسع في إعداد المستفيدين من شبكة الضمان الاجتماعي واعتماد 250 ألف حالة جديدة, خطوة ايجابية من شأنها تحسين أوضاع الفئات الفقيرة وتوفير فرص عمل جديدة ودعم مسارات العمل التنموي والإنمائي.

وفي هذا الصدد أكد المجلس المحلي لأمانة العاصمة صنعاء على الأهمية القصوى لهذه الإجراءات لما من شأنه تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي لليمن في ضوء الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا .

وقال محلي الأمانة في بيان صدر عنه بهذا الصدد تلقت وكالة الأنباء اليمنية " سبأ " نسخة منه :إن تدشين الحكومة استراتيجيات تصحيحية هامة تهدف إلى إعادة توجيه المسار الاقتصادي للدولة وتنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية المتكاملة جاءت كخطوة حتمية وضرورية لإنقاذ الاقتصاد الوطني من مخاطر الانهيار والقيام بتدخلات طوارئ لتأمين الانتعاش الاقتصادي المناسب ولتجاوز حالة العجز الحاصل في الموازنة العامة والركود الاستثماري آخذين في الاعتبار مصلحة المواطن والوطن.

وأكد محلي أمانة العاصمة على الحق الدستوري الأصيل للمواطنين في إبداء رفضهم والتعبير عن آرائهم في الاحتجاج السلمي في إطار احترام الدستور والقوانين النافذة , معربا عن إدانته لكل الأعمال الفوضوية والتخريبية ولكل فعل تصعيدي أو ميداني خارج عن القانون ينتهك حقوق الآخرين أو يضر بالمصلحة العامة أو يهدد السلم الاجتماعي.

وأكد محلي العاصمة صنعاء تأييده الكامل لكل المساعي الوطنية النابعة من حرص مسؤول وتوجه صادق تسعى من خلاله القيادة السياسية والحكومة إلى تعزيز مداميك الاقتصاد الوطني والقضاء على كل رهانات الفشل ومحاربة الفساد وتجفيف منابعه من خلال خطوات إستراتيجية واقتصادية سيجني ثمارها الوطن اليمني بامتداده الواسع على المدى القريب والمتوسط .

لافتا إلى أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تحقق النتائج المأمولة مستقبلا بما يجسد تطلعات وآمال كل اليمنيين ..

وأشار إلى أن إجراءات الحماية الاجتماعية التي تزامنت مع هذا الإجراء الحكومي لمعالجة آثار رفع الدعم على الأسر الفقيرة المشمولة في شبكة الضمان واعتماد مخصصات لـ 250 ألف حالة جديدة من الأسر الفقيرة, سيكون لها الأثر الإيجابي في تحسين أوضاع الفئات الفقيرة بما تضمنه الإجراء من التوسع في إعداد المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي وخلق فرص عمل جديدة ودعم مسارات العمل التنموي والإنمائي ورفع كفاءة الخدمات الأساسية إلى جانب ما سيدركه القطاع الوظيفي في إطار تلك التدخلات التنفيذية الهامة ..

ودعا محلي العاصمة في ختام بيانه كافة القطاعات والفعاليات والشرائح الاجتماعية والمؤسسات النقابية والمهنية والمنظمات الجماهيرية والمثقفين وكافة أبناء الشعب اليمني العظيم ومواطني وسكان صنعاء الشرفاء إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن والسكينة العامة والتحلي بالصبر وعدم الانجرار وراء الدعوات الفوضوية والتحريضية الهادفة لإقلاق الأمن والسكينة العامة، وإعطاء فرصة ومزيد من الوقت للقيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ولحكومة الوفاق الوطني لتمكينها من أداء مهامها بالشكل المطلوب واستكمال مسارات العملية الانتقالية .

من جهة أخرى أيدت قيادة السلطة المحلية بمحافظة عدن الإجراءات والإصلاحات الحكومية المتمثلة في رفع الدعم عن المشتقات النفطية بغية تجنيب الاقتصاد الوطني الوصول إلى مرحلة الانهيار .

وجاء في بيان صادر عن قيادة محافظة عدن ومجلسها المحلي ومكاتبها التنفيذية : إن تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ترمي إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية ولما من شأنه محاربة تهريب المشتقات النفطية والعبث بها والتي كانت تكبد الدولة أموالا طائلة جدا .

وأشار البيان إلى أن هذه الإصلاحات تأتي لتعزيز جهود الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية في محاربة الفساد وتجفيف منابعه .

وأضاف البيان أن إقرار الإصلاحات الحكومية كانت ضرورة ملحة فرضها الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلد لتجاوز عقبات التدهور وتجنيب أوضاع أكثر مأساوية .. داعيا الحكومة إلى بذل مزيد من الجهود في الاهتمام بالمحافظات الأكثر فقرا وحاجة وتقدير ظروف المواطنين المعيشية وإيجاد وسائل ناجعة للارتقاء بهم معيشيا وبما يخفف عنهم وطأة الواقع وتبعات ما اتخذ من إجراءات .

من جانبها رحبت السلطة المحلية ومكتبها التنفيذي بمحافظة شبوة بقرارات تحرير أسعار المشتقات النفطية.

وأكدت في بيان لها أن اتخاذ هذه الإجراءات كان ضرورة حتمية لتخليص الموازنة العامة للدولة مما تعانيه من عجز شديد وشحة في الموارد وبما يدفع بالاقتصاد الوطني ويرفع الثقل الكبير عن كاهل الموازنة العامة للدولة والتي أرهقت لسنوات طويلة على حساب مستويات التنمية الوطنية الشاملة في مختلف محافظات الجمهورية .

وأشاد البيان باقتران هذه التدابير الاقتصادية الهامة مع حزمة من الإجراءات المالية الأخرى والهادف إلى ترشيد الإنفاق العام لأجهزة الدولة كفيلة بتحقيق النجاح التام لها .

وحيت السلطة المحلية بمحافظة شبوة القبول العام لأبناء المحافظة بهذه الإجراءات وترحيبهم بها , والذي يعتبر تواصلا لمواقفهم الوطنية المشهودة والحية في حياة الأمة وتاريخها .

الى ذلك رحبت قيادة السلطة المحلية بمحافظة أرخبيل سقطرى أمس بالإجراءات الحكومية والاستمرار في الإصلاحات الشاملة للتسريع بوتائر التنمية الشاملة في الوطن .

وأكدت السلطة المحلية تأييدها ومباركتها لقرار الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية لما له من فوائد على الاقتصاد الوطني وحمايته من الانهيار وكذا وضع حلول ومعالجات ضرورية وسريعة ومدروسة لمراقبة الأسعار وعدم الاستغلال السيئ لهذا القرار سواء لأسعار المواد الأساسية أو أجور النقل.

وأشارت قيادة السلطة المحلية بالمحافظة إلى ضرورة مساندة جهود القيادة السياسية والحكومة لمواصلة الإصلاحات الشاملة لمعالجة أية اختلالات هيكلية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتسخيرها للتنمية الشاملة للوطن.

وفي حجة أكد بيان صادر عن قيادة المحافظة والسلطة المحلية تأييدها للإصلاحات الحكومية لما له من أهمية في رفع المستوى التنموي للوطن وتحسين الخدمات العامة للمواطنين، ومحاربه الفساد لاسيما وان وضع اليمن الاقتصادي كاد أن يكون على وشك الانهيار .

ودعت قيادة المحافظة المواطنين في المحافظة الوقوف بجانب الحكومة في هذه الظروف الصعبة بما يحقق الأمن والاستقرار والمضي في هذه الإصلاحات التنموية.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

وزير النقل:

وأشار وزير النقل إلى أن الوزارة رحبت بتعميم الآلية التي قدمتها محافظة عدن من تحديد لأسعار النقل داخل مديريات المحافظة وذلك في ضوء توقيع محضر اتفاق بين ممثلي النقابات والسلطة المحلية وممثل فرع الوزارة بالمحافظة وفرع الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري بالمحافظة.

وأكد أن الوزارة وفروعها وهيئاتها لن تسمح بالتلاعب بالأسعار وستقف يداً واحدة مع مختلف الجهات الأمنية والعسكرية والسلطات المحلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمعيشي ولن تسمح باستغلال هذا الإجراء والذي تم كضرورة اقتصادية، للتلاعب بالأسعار من قبل ضعفاء النفوس الطامعين في تحقيق مصالح خاصة بعيداً عن الاهتمام بالمصلحة الوطنية العليا.

وقال :" الإصلاحات الاقتصادية المالية والتي دشنت بتحرير أسعار المشتقات النفطية تعتبر ضرورة وطنية واقتصادية ملحة لمحاربة الفساد ورفع المستوى المعيشي للشعب بشكل مباشر يستفيد منه ذوو الدخل المحدود والفئات الاقتصادية التي كانت مستهدفة بهذا الدعم الخاص بالمشتقات، بينما لم يستفد منها سوى نفر يسير من خلال تهريب هذه المشتقات لدول الجوار وهو ما نؤكده في وزارة النقل ولدينا عشرات الإثباتات حول ذلك بالأرقام بحرا وبرا".